«الجدار والاستيطان»: 942 حاجزا وبوابة عسكرية للاحتلال في الضفة وسط توسع منظومة الإغلاق

*الحواجز تعيد تقسيم الضفة إلى كانتونات وتتحول لأدوات للتحكم بالحركة والوصول *بوابات المستعمرين تضيف بعدا جديدا لمنظومة الإغلاق

رام الله- الحياة الجديدة- كشفت معطيات محدثة لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أن منظومة حواجز وبوابات الاحتلال العسكرية في الضفة تحولت إلى بنية مكانية واسعة تعيد تشكيل الحيز الفلسطيني نفسه، وتفرض عليه شروطا قهرية متزايدة.

وقالت الهيئة في تقرير، أمس الجمعة، إن تكثيف الحواجز والبوابات والسواتر والخنادق عند مداخل المدن والبلدات والقرى وعلى الطرق الرابطة بينها، يحوّل التواصل الجغرافي الفلسطيني إلى شبكة من المسارات الخاضعة للتحكم، ويعيد تقسيم الضفة الغربية عمليا إلى "كانتونات" وجيوب محاصرة يمكن وصلها أو فصلها وإغلاقها في أي وقت.

وأضافت أن الحاجز العسكري لا يصبح أداة لمنع المرور فحسب، وإنما وسيلة للتحكم بالوصول إلى العمل والتعليم والعلاج والأرض الزراعية ومراكز الخدمات، بما يرفع كلفة الحياة اليومية ويضيّق إمكانات الاستقرار والحركة، ويسهم في إنتاج بيئة قهرية طاردة تجعل استمرار الحياة الفلسطينية الطبيعية أكثر صعوبة.

ووفق قاعدة البيانات المكانية للهيئة، فإنه بعد إدخال الحواجز والبوابات العسكرية الجديدة التي جرى رصد استحداثها خلال الشهرين الماضيين، بلغ عدد الحواجز ونقاط الإغلاق والعوائق المرصودة 942 حاجزا وعائقا، منها 824 حاجزا ونقطة إغلاق ثابتة، و118 عائقا خطيا من السواتر والخنادق وحواجز الطرق، يصل مجموع أطوال هذه العوائق إلى نحو 107.7 كم وفق معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وأوضحت الهيئة أن دلالة هذه الأرقام لا تكمن في حجمها فقط، وإنما في الطريقة التي تنتظم بها مكانيا، مشيرة إلى أن انتشار البوابات ونقاط الإغلاق على عقد الطرق والمداخل يحوّل الحيز الفلسطيني إلى حيز محاط ومجزأ بالحواجز، قابل للإغلاق وإعادة التقسيم بصورة فورية، ويجعل حرية الحركة والوصول خاضعة لمنظومة تحكم دائمة.

وقالت: بهذا المعنى، تؤدي منظومة الإغلاق وظيفة تتجاوز تقييد التنقل إلى إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية، عبر تقليص التواصل بين التجمعات، وتعميق عزلها عن بعضها، وإضعاف العلاقة بين المواطنين وأراضيهم ومراكز حياتهم، بما يراكم ظروفا مكانية واقتصادية واجتماعية تضغط على قدرة الفلسطينيين على البقاء والاستقرار في أرضهم.

وتكشف الخريطة المكانية للحواجز الثابتة تفاوتا واضحا بين المحافظات، إذ تتصدر محافظة الخليل بـ221 حاجزا ونقطة إغلاق ثابتة، تليها رام الله والبيرة بـ160، ثم نابلس بـ120، ثم بيت لحم بـ78، والقدس بـ62، وقلقيلية بـ41، وسلفيت بـ40، وأريحا والأغوار بـ27، وجنين وطولكرم بـ26 لكل منهما، وطوباس بـ23.

ولفتت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن هذه الأرقام لا تعكس مجرد كثافة عددية، بل تشير إلى شبكة من نقاط التحكم الموضوعة على مداخل التجمعات وعقد الطرق والممرات التي تصل الريف الفلسطيني بمراكز المدن والخدمات.

وأكدت أن التطورات الأخيرة تظهر أن هذه المنظومة لا تزال في طور التوسع، فقد جرى خلال الشهرين الماضيين رصد 13 بوابة وحاجزا ثابتا جديدا أضيفت إلى قاعدة البيانات، بينها 10 بوابات في محافظة جنين وحدها، ما رفع حصيلة المحافظة من 16 إلى 26 نقطة ثابتة.

وتابعت: شملت البوابات الجديدة مواقع عند الجلمة وعرانة والمنطقة الصناعية ودير أبو ضعيف ومدخل جنين وعابا وأم التوت وقباطية ومحيط الجامعة العربية الأميركية ومفترق الزبابدة.

كما جرى رصد بوابة جديدة على طريق الجريوت غرب رام الله، إلى جانب بوابات أخرى أقيمت في المجال الريفي غرب وشمال غرب المحافظة.

وأشارت إلى أن التطور الأكثر دلالة في بنية الإغلاق خلال الفترة الأخيرة يتمثل في انتقال المستعمرين من الاستفادة من منظومة الحواجز العسكرية التي يقيمها جيش الاحتلال إلى إنشاء أدوات إغلاق ثابتة بأنفسهم داخل المجال الفلسطيني، ففي منطقة وادي حمد على أراضي كفر نعمة أقام مستعمرون بوابة حديدية للتحكم بالوصول إلى المنطقة والأراضي المحيطة بها، فيما أقاموا بوابة أخرى شرق أم صفا على الطريق المؤدي إلى منزل عائلة فلسطينية، واستخدمت لاحقا في تقييد وصول أفرادها.

وقالت الهيئة إن أهمية هذه الحالات لا تكمن في عدد البوابات فحسب، وإنما في ظهور فاعل جديد يمارس بصورة مباشرة وظيفة كانت ترتبط أساسا بجيش الاحتلال: التحكم بالطريق وتحديد من يستطيع العبور ومتى.

ويشير هذا النمط إلى تحول في طبيعة اعتداءات المستعمرين، من الاعتداء اللحظي على المواطن أو الأرض أو الممتلكات إلى إنتاج وقائع مكانية قابلة للاستمرار.

وقالت الهيئة إن إقامة بوابة على طريق زراعي أو مدخل محلي لا تحتاج إلى أن تكون مغلقة بصورة دائمة حتى تؤدي وظيفتها؛ فوجودها بحد ذاته يجعل إمكانية الوصول قابلة للمنع في أي وقت، ويمنح المستعمرين قدرة عملية على التحكم بحركة أصحاب الأرض.

وعندما يقترن ذلك بإغلاق طرق بديلة أو إقامة بؤر رعوية واستعمارية قريبة، تتحول البوابة من جسم معدني محدود إلى أداة لإعادة تنظيم استخدام المواطنين للمكان، ودفعهم نحو طرق أطول أو الحد من وصولهم إلى أراضيهم ومنازلهم ومرافقهم.

وبحسب الهيئة، تكشف الذروات التاريخية لمنظومة الإغلاق أن الحواجز لم تتطور بوتيرة ثابتة، بل اتسعت في موجات ارتبطت بمراحل تصعيد وإعادة تنظيم السيطرة على الحركة.

ففي العام 2003، وفي ذروة انتفاضة الأقصى، وثقت منظمات دولية، من بينها أوتشا، 757 حاجزا وعائقا، كان 464 منها سواتر ترابية، بما يعكس آنذاك نموذج الإغلاق الواسع للطرق والتجمعات.

ثم سجل العدد 630 حاجزا وعائقا في 2008، قبل أن ترتفع الحصيلة إلى 705 في 2018؛ وفي هذه المرحلة أصبح استخدام البوابات والحواجز ذات البنية الثابتة أكثر حضورا، إذ سجل مسح 2018 وحده 140 حاجزا و165 بوابة طرق، إلى جانب السواتر والمكعبات والخنادق وغيرها من العوائق، أما الموجة الأحدث فتتميز ليس فقط بارتفاع العدد، وإنما بتغير نوعية منظومة الإغلاق نفسها.

فقد بلغ العدد 793 حاجزا وعائقا في آذار/مارس 2024، ثم وثق 925 في كانون الأول 2025، وهي المرحلة ذاتها التي أصبحت البوابات فيها العنوان الأكبر في منظومة الإغلاق، التي حولتها سلطات الاحتلال من منظومة تعتمد على وجود الجنود إلى منظومة تستغني فيها عن الجنود لصالح الإغلاق والكاميرات ومنظومة المراقبة المكثفة على الوجود الفلسطيني، ويمثل هذا أعلى مستوى تم تسجيله خلال عشرين عاما، في حين أصبحت الحواجز والبوابات تشكل قرابة 62٪ من المنظومة، بعدما كانت البنية الأكثر تعقيدا تمثل نحو 17٪ فقط قبل عقدين.

ومع إضافة المستجدات التي ترصدها قاعدة بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تصل الحصيلة المحدثة في 2026 إلى 942 حاجزا وعائقا.

وتكشف المقارنة تحولا جوهريا من الاعتماد بدرجة كبيرة على السواتر والعوائق الترابية القابلة للإزالة والمؤقتة إلى شبكة أكثر ثباتا من الحواجز والبوابات القابلة للتفعيل والإغلاق الفوري، بما يجعل التحكم بالحركة جزءا دائما من البنية المكانية للضفة الغربية.

والأخطر أن هذه الممارسة تكشف تداخلا متزايدا بين منظومة السيطرة العسكرية وتمدد المستعمرين على الأرض؛ فالحاجز العسكري والبوابة التي يقيمها المستعمر قد يختلفان في الجهة التي أنشأت كلا منهما، لكنهما يلتقيان مكانيا في النتيجة عندما يؤديان إلى تضييق المجال المتاح للحركة الفلسطينية.

ومن هنا ينبغي رصد بوابات المستعمرين باعتبارها مؤشرا مستقلا داخل منظومة الإغلاق، لأنها توثق انتقال الاستعمار من الاستيلاء على الأرض من خلال إقامة البؤر أو السيطرة على الأراضي الزراعية فقط، إلى السيطرة على شبكات الوصول نفسها؛ أي على الطرق التي تحدد علاقة الفلسطيني بأرضه ومسكنه ومركز خدماته، بما يحول تقييد الحركة إلى وسيلة إضافية لفرض السيطرة المكانية وتغيير أنماط استخدام الأرض الفلسطينية.

وتشير الهيئة إلى أن قراءة هذه الأرقام يجب ألا تتوقف عند العدد الإجمالي للحواجز، فالخطورة الأساسية تكمن في موقع الحاجز وإمكانية تشغيل شبكة الإغلاق بصورة متزامنة. فالبوابة الحديدية قد تبقى مفتوحة أياما، لكنها تتيح إغلاق الطريق خلال دقائق، وهو ما يحولها إلى أداة تحكم دائمة حتى عندما لا تكون مغلقة.

وعندما تتكرر هذه النقاط على مداخل القرى والطرق الرابطة بينها، تصبح الجغرافيا الفلسطينية قابلة للتقسيم الفوري إلى جيوب صغيرة منفصلة، ويصبح الانتقال إلى العمل أو المستشفى أو الجامعة أو الأرض الزراعية مرتبطا بقرار عسكري قابل للتغيير في أي لحظة.

واختتمت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان تقريرها بالتأكيد على أن 942 حاجزا وعائقا لا تمثل فقط بنية لتقييد حركة الفلسطينيين، وإنما شبكة لإعادة هندسة المجال الفلسطيني نفسه؛ فالسيطرة على الطريق تعني عمليا السيطرة على العلاقة بين المواطنين وأرضهم وبين القرية والمدينة وبين التجمعات الفلسطينية بعضها ببعض.

ومع استمرار إضافة البوابات والحواجز، بالتوازي مع مشاركة المستعمرين في إنشاء بعضها، تتحول منظومة الإغلاق إلى واحدة من أبرز الأدوات المكانية المستخدمة في تجزئة الأرض الفلسطينية، وإعادة تشكيل أنماط الحركة والوصول، وفرض وقائع سيطرة جديدة على الأرض.

مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحدث قائمة الشركات الضالعة في المستعمرات

جنيف- وفا- أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس الجمعة، تقريرا محدثا بشأن قاعدة بيانات الشركات الضالعة في أنشطة داخل المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتضم القائمة ما مجموعه 214 شركة من 11 دولة.

وأُنشئت قاعدة البيانات هذه بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وصدرت لأول مرة في عام 2020، ثم جرى تحديثها في عامي 2023 و2025.

ويحدد التقرير المُحدث الشركات المنخرطة في أنشطة محددة تتعلق بالمستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي الأنشطة التي وجه المجلس المفوضية للنظر فيها.

ويركز التحديث الأخير على الشركات العاملة في قطاعات: الزراعة، والنقل، والتخزين، وإدارة النفايات، والطاقة، والأغذية، وخدمات الضيافة، حيث وعقب دعوة عامة لتقديم المعلومات في عام 2024، تلقت مفوضية حقوق الإنسان بيانات ومعلومات تتعلق بـ 596 شركة.

وفي تقرير العام الماضي، وفي حدود الموارد المتاحة، راجعت المفوضية 215 شركة من هذه الشركات، بما في ذلك الشركات المدرجة سابقا، وفي هذا التحديث الأخير، راجعت المفوضية 126 شركة من أصل 381 شركة متبقية، كما أنها تواصل مراجعة الشركات التي لم يتسن استكمال تقييمها في الوقت المناسب لإدراجها في التقرير الحالي. ومن بين الشركات الـ 126 التي خضعت للمراجعة، أُدرجت 61 شركة في القائمة، كما وجدت المفوضية أن خمس شركات كانت مدرجة سابقا لم تعد ضالعة في مثل هذه الأنشطة، فتمت إزالتها من القائمة.

ويتضمن تحديث هذا العام أيضا معلومات حول طبيعة ضلوع كل شركة في التأثير السلبي على حقوق الإنسان، وذلك استنادا إلى "المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان".

وتحدد هذه المبادئ ثلاثة مستويات للضلوع، أعلاها هو "التسبب" أي عندما تكون أنشطة الشركة كافية بحد ذاتها للتأثير على قدرة الأفراد على التمتع بحق من حقوق الإنسان. يلي ذلك مستوى "المساهمة"، حيث تتضافر أنشطة مؤسسة ما مع أنشطة جهة فاعلة أخرى بطريقة تؤثر على التمتع بحق من حقوق الإنسان.

أما المستوى الثالث فهو "الارتباط المباشر"، الذي تُعتبر بموجبه عمليات الشركة أو منتجاتها أو خدماتها مرتبطة ارتباطا مباشرا بآثار سلبية على حقوق الإنسان.

ويركز هذا التقييم على أثر الشركات على الحق في تقرير المصير، ونظرا لمحدودية الموارد، فإنه لا يتناول الآثار المترتبة على حقوق أخرى أو أشكال الانخراط فيها.

ومن بين الشركات الـ 214 المدرجة في القائمة، تبين أن 200 شركة تساهم في إحداث آثار سلبية على الحق في تقرير المصير، وأن 14 شركة ترتبط بذلك ارتباطا مباشرا، في حين لم يثبت وجود علاقة سببية مباشرة.

ودعا التقرير الشركات إلى "الوفاء بمسؤوليتها الخاصة باحترام حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية المقبولة على نطاق واسع".

وأشار إلى أنه "عندما تشارك مؤسسات تجارية في الأنشطة المدرجة في القائمة، ينبغي لها اتخاذ إجراءات مناسبة لمعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي تكون طرفا فيها". وفي هذا الصدد، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك: "يُعد هذا التقرير تذكيرا آخر للشركات بأن عليها مسؤوليات تتعلق بحقوق الإنسان، وأنه يتوقع منها إجراء العناية الواجبة لضمان عدم تورطها في انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان".

ويأتي هذا التحديث أيضا في أعقاب تقارير حديثة صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بحثت تورط المصالح التجارية والاقتصادية في آثار سلبية على حقوق الإنسان في سياق النزاعات الراهنة في كل من السودان وميانمار.

وشدد التقرير على أنه "يجب على الدول اتخاذ خطوات مناسبة سواء عبر الوسائل القضائية أو الإدارية أو التشريعية أو غيرها من الوسائل الملائمة، لضمان حصول المتضررين على سبل انتصاف فعالة تتماشى مع القانون الدولي، وذلك عند وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بأنشطة تجارية داخل أراضيها و/أو ضمن نطاق ولايتها القضائية".

الأمم المتحدة: الأونروا طوق نجاة للاجئي فلسطين ولا يمكن استبدالها

سوندرز: الأونروا تواجه عجزا ماليا بـ100 مليون دولار وندعو لدعمها

نيويورك- وفا- أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى "الأونروا" لا غنى عنها ولا يمكن استبدالها، داعيا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمالي للوكالة وحماية ولايتها ودورها في خدمة لاجئي فلسطين.

جاء ذلك خلال اجتماع وزاري عقد، الليلة قبل الماضية، في مقر الأمم المتحدة، بمشاركة ورعاية الأردن والبرازيل وإسبانيا، لبحث حشد الدعم السياسي والمالي للأونروا والتأكيد على أهمية الدور الذي أسندته إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال غوتيريش إن الأونروا، وعلى مدى عقود وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، قدمت الخدمات العامة الأساسية للاجئي فلسطين، إلا أن ولايتها وعملها باتا معرضين للخطر.

وأشار إلى أن الوكالة اضطرت منذ سنوات إلى العمل تحت ضغوط استثنائية، لافتا إلى مقتل نحو 400 من موظفيها في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإلحاق أضرار بمئات منشآتها أو تدميرها أو منع الوصول إليها، إضافة إلى إغلاق مدارسها ومراكزها الصحية في القدس الشرقية بالقوة.

وقال إن مقر الأونروا في القدس الشرقية تعرض للاقتحام والهدم، كما اقتحمت السلطات الإسرائيلية مركز قلنديا للتدريب واستولت عليه، مؤكدا أن هذه الإجراءات "غير مقبولة على الإطلاق" وتتعارض مع الالتزامات الواقعة على إسرائيل بموجب القانون الدولي.

وأضاف أن الأونروا تتعرض كذلك لحملة سياسية تهدف إلى تقويض قدرتها على العمل وحرمان لاجئي فلسطين من حقوقهم، مؤكدا أن الوكالة تواصل أداء مهامها في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والأردن وسوريا ولبنان.

وأوضح أن الأونروا تقدم خدمات إنسانية وتنموية وخدمات حماية لنحو 6 ملايين لاجئ فلسطيني، إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لقضيتهم، مشيرا إلى أن الوكالة تواجه أزمة مالية حادة، إذ يبلغ العجز النقدي لديها نحو 100 مليون دولار، ما يهدد استمرار عملياتها ورفاه ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

ودعا غوتيريش الدول الأعضاء إلى التحرك بشكل عاجل وتقديم الدعم السياسي والمالي للأونروا، لحماية ولايتها ودعم لاجئي فلسطين وصون حقوقهم.

من جانبه، أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، أن الأونروا لا غنى عنها ولا يمكن استبدالها، خاصة في ظل الواقع الإنساني في قطاع غزة، مشيرا إلى قدرتها على تقديم المساعدة والدعم لملايين الفلسطينيين الذين يعانون من الجوع والبرد، في ظل نقص المنشآت الصحية وفرص التعليم.

وقال إن الدول المشاركة في الاجتماع أكدت ضرورة استمرار الأونروا في أداء عملها وفق التفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، معربا عن تقديره للدول التي أعلنت تقديم تبرعات جديدة للوكالة، ومنها فرنسا وألمانيا وبلجيكا.

وأكد أن الدول المنظمة للاجتماع والمشاركة في رعايته ستواصل التأكيد على ضرورة منع تفكيك الأونروا، باعتبارها الوكالة الرئيسية التي تقدم الدعم للاجئي فلسطين.

بدوره، أكد وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، دعم بلاده للأونروا وعملها في فلسطين والمنطقة، مشيرا إلى أن إسبانيا قدمت 18 مليون دولار للوكالة خلال العام الجاري، وأعلنت خلال الاجتماع موافقة مجلس الوزراء على مساهمة إضافية بقيمة 3 ملايين يورو.

من جهته، قال وزير الخارجية البرازيلي مورو لويس ليكير فييرا، إن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الأونروا، مستنكرا ما وصفه بحملة منظمة ضد عمليات الوكالة ومنشآتها وموظفيها، تشمل الهجمات والتشريعات والمضايقات وحملات التشويه.

وأشار إلى هدم مقر الأونروا في القدس الشرقية، واقتحام مركز قلنديا للتدريب والاستيلاء على منشآت تابعة للوكالة.

من ناحيته، شكر المفوض العام للأونروا بالإنابة كريستيان سوندرز الدول الداعمة للوكالة، مؤكدا أن الأونروا تواصل عملها على الأرض وتنفيذ الولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة للأمم المتحدة، رغم الظروف الصعبة التي يواجهها لاجئو فلسطين، خاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

قال سوندرز، إن الوكالة تواجه أزمة مالية استثنائية، إذ يبلغ العجز في التدفقات النقدية نحو 100 مليون دولار للعام 2026، محذرا من أنها لن تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها الأساسية من دون دعم إضافي.

وأضاف سوندرز، خلال اجتماع وزاري حول الأونروا عقد على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن الأوضاع التي يعيشها لاجئو فلسطين تزداد صعوبة، مع تراجع الأمل بالمستقبل، مشيرا إلى أن وقف إطلاق النار في قطاع غزة وفر بعض الارتياح، إلا أن ملايين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في ظل انعدام أمني عميق.

وأوضح أن اقتراب فصل الشتاء، إلى جانب النقص الحاد في التمويل والقيود المستمرة على إدخال الإمدادات الأساسية، يهدد الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، مشيرا إلى أن 94٪ من السكان يفتقرون إلى المأوى الملائم، فيما يواجه 90٪ انقطاعات متكررة في الحصول على المياه النظيفة، ويعيش 98٪ من الأسر بالقرب من مخاطر بيئية، بما فيها مياه الصرف الصحي والركام والقوارض.

وقال إن أكثر من 10 آلاف موظف للأونروا يواصلون تقديم الخدمات والمساعدات لنحو 1.7 مليون شخص في غزة، بما يشمل إدارة أكثر من 80 مركزا للإيواء الطارئ، وإعادة مئات آلاف الأطفال إلى التعليم، وتقديم نحو 70 ألف استشارة طبية أسبوعيا، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأكثر من مليون شخص. وأكد أن حجم عمليات الأونروا في قطاع غزة لا يزال هائلا، وأن ثقة المجتمع المحلي بها ثابتة، مشددا على أن الوكالة ما زالت مؤسسة ذات قيمة إنسانية واستراتيجية كبيرة، وتمتلك قدرات وخبرات يصعب تكرارها في الاستجابة الإنسانية الحالية، وكذلك في مرحلتي التعافي وإعادة الإعمار.

وحذر سوندرز من أن الوضع في الضفة الغربية "مقلق ويزداد صعوبة"، مشيرا إلى أن تهجير الفلسطينيين بلغ مستويات لم تشهدها المنطقة منذ عام 1967، في ظل استمرار عنف المستعمرين، بما يخلق ظروفا معيشية لا تحتمل.

وأضاف أن الإجراءات المتخذة في القدس الشرقية للحد من عمل الأونروا وصلت إلى حد الاستيلاء على مقر الوكالة ومركز التدريب المهني والمدارس والبنية التحتية الصحية التابعة لها، مؤكدا أن هذه الإجراءات لا تنتقص من حقوق لاجئي فلسطين ولا تسهم في حل القضية الفلسطينية.

وقال إن الأونروا تواصل أداء دور حيوي في الأردن ولبنان وسوريا، إلى جانب عملها في الأرض الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى أن الأزمة المالية أجبرت الوكالة على تطبيق إجراءات تقشف وضبط للتكاليف، وخفض ساعات تقديم الخدمات بنسبة 20٪، إلى جانب خفض رواتب معظم الموظفين المحليين.

وفيما يتعلق بالحياد، أوضح سوندرز أن الأونروا تواصل تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة المتعلقة بحياد الوكالة، مشيرا إلى تنفيذ 41 توصية من أصل 50، أي أكثر من 80٪، بصورة كاملة، فيما يجري تنفيذ معظم التوصيات المتبقية.

وأكد التزام الوكالة بحماية نزاهة وحياد موظفيها والحفاظ على ثقة الدول الأعضاء، مشيرا إلى استمرار محاولات "تشويه الحقائق والتأثير في الرأي العام من خلال المعلومات المضللة" وتقويض قدرة الأونروا على خدمة لاجئي فلسطين.

وقال إن الأونروا تعمل على التكيف مع البيئة السياسية والتمويلية متعددة الأطراف، بما في ذلك تقديم خدمات أكثر كفاءة وأقل تكلفة، والاستفادة من التكنولوجيا وتعزيز التعاون مع الشركاء، إلى جانب زيادة التركيز على سبل كسب العيش وتمكين الشباب الفلسطيني.

ودعا سوندرز الدول إلى تقديم دعم سياسي ومالي قوي للوكالة، مطالبا بمنحها المجال للعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة وفقا لولايتها، والاستفادة من خبراتها وبنيتها التحتية وثقة المجتمع بها، إلى جانب توفير التمويل اللازم لمواصلة عملياتها وتحديث أساليب عملها وخدمة لاجئي فلسطين.